معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research

تحليل | حوكمة التقنية

مَن يملك مفتاح الإيقاف؟

ثمانية عشر يوماً من التعطيل كشفت أن الوصول إلى الذكاء الاصطناعي مسألة ولاية قضائية لا عقد تجاري

ما كشفه اجتماع إيفيان عن حدود حوكمة الذكاء الاصطناعي

انقطاعٌ دام ثمانية عشر يوماً لنموذجين متقدمين، وغداءُ عملٍ جمع رؤساء أكبر مختبرات الذكاء الاصطناعي بقادة مجموعة السبع. الحادثتان معاً أعادتا صياغة السؤال التنظيمي: الخلاف لم يكن على وجود المخاطر، بل على من يملك سلطة تقديرها.

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research

إعداد

دكتور عامر أبوهنية

باحث في الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي

اجتمع قادة مجموعة السبع في مدينة إيفيان لي بان الفرنسية بين الخامس عشر والسابع عشر من يونيو 2026. وكان ملف الذكاء الاصطناعي مدرجاً على جدول أعمال الرئاسة الفرنسية منذ أشهر، بوصفه ملفَّ تنظيمٍ وابتكار. غير أن حادثة وقعت قبل انعقاد القمة بخمسة أيام غيّرت طبيعة النقاش: قرار إداري أمريكي أوقف نموذجين متقدمين عن العمل في العالم كله. بذلك انتقل الحديث من مخاطر افتراضية إلى واقعة قابلة للقياس.

والأطروحة التي تُستخلص من مجموع ما جرى في إيفيان وما تلاه أن النماذج المتقدمة انتقلت في الممارسة، لا في الخطاب، من خانة المنتج إلى خانة البنية التحتية. والفرق بين الاثنين ليس فرقاً في الحجم بل في القانون المطبَّق: المنتج يُشترى ويُستبدل، والبنية التحتية تخضع لولاية قضائية.

يتناول هذا المقال الواقعة في ثلاث طبقات: الطبقة التقنية التي فجّرتها، والطبقة القانونية التي حكمت الاستجابة لها، والطبقة السياسية التي تحدّد ما إذا كان لهذه الاستجابة أثر يتجاوز الحادثة نفسها.

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research

الواقعة

في الثاني عشر من يونيو أمرت وزارة التجارة الأمريكية شركة Anthropic بقطع الوصول إلى نموذجيها الأحدث، Fable 5 وMythos 5، عن كل من لا يحمل الجنسية الأمريكية، بمن فيهم موظفو الشركة العاملون خارج الولايات المتحدة. ولمّا كان التحقق الفوري من جنسية كل مستخدم غير قابل للتنفيذ تقنياً، عطّلت الشركة النموذجين لجميع المستخدمين في كل الأسواق.

السبب المُعلَن كان الأمن القومي، دون تفصيل. والسبب المرجّح، بحسب ما نشرته الشركة لاحقاً، تقريرٌ من باحثين في أمازون نجحوا في دفع Fable 5 إلى تحديد ثغرات برمجية، وفي حالة واحدة إلى إنتاج شيفرة تُبيّن كيفية استغلال إحداها.

استمر الانقطاع ثمانية عشر يوماً. في السادس والعشرين من يونيو رخّص وزير التجارة هوارد لوتنيك إتاحة Mythos 5 لنحو مئة جهة أمريكية مدقَّقة، وفي الثلاثين من الشهر رُفعت الضوابط عن النموذجين معاً، ليعود Fable 5 إلى الاستخدام العالمي في الأول من يوليو.

. المسألة التقنية: الاستخدام المزدوج وعتبة القدرة

الأسلوب الذي استخدمه باحثو أمازون يُعرف بـ«كسر الحماية» (jailbreak)، وهو صياغة مُدخلات خصوميه تلتف على التدريب الأمني للنموذج فتدفعه إلى مخرجات مُفترض أنه ممتنع عنها. والمشكلة التي يكشفها هذا الأسلوب ليست خلل تنفيذ قابلاً للإصلاح، بل خاصية بنيوية في القدرة نفسها.

فالقدرة على تحليل شيفرة برمجية واستخراج نقاط ضعفها هي القدرة المطلوبة للدفاع عنها بالدرجة ذاتها التي تُطلب للهجوم عليها. ولأن المهاجم يحتاج إلى نجاح واحد بينما يحتاج المدافع إلى نجاح مستمر، فإن أي زيادة في هذه القدرة تُقسَّم بين الطرفين قسمةً غير متكافئة في المدى القصير، حتى إذا استوى الطرفان في المدى الطويل. هذا هو جوهر منطق التقييد الأمريكي، ولا يُدحض بالإشارة إلى الاستخدامات الدفاعية وحدها.

لكن Anthropic قدّمت اعتراضاً من نوع مختلف، وقالت الشركة إن اختباراتها أظهرت أن نماذج أقل قدرة، من بينها Opus 4.8 وGPT-5.5، أعادت إنتاج النتائج نفسها، وأن الأسلوب لم يكشف قدرة تنفرد بها

الفئة الأحدث من النماذج. إذا صحّ هذا، فإن القيد لم يقع على عتبة قدرة قابلة للتعريف، بل على منتجَين بالاسم. وهي مسألة جوهرية في التنظيم: ضابطٌ يستهدف اسماً تجارياً لا يمكن تعميمه على الجيل التالي، ولا يُنتج قاعدة.

سؤال الطبقة: الترشيح مقابل التدريب

المعالجة التي أعلنتها الشركة كانت تدريب مصنِّف مُحسَّن يحجب الأسلوب في أكثر من تسعة وتسعين في المئة من الحالات، ويُبلغ المستخدم بالحجب ويعيد توجيه طلبه إلى نموذج أقدم. وقد فحص «مركز معايير وابتكار الذكاء الاصطناعي»، وهو الجهة التابعة لوزارة التجارة والمكلّفة بتقييم النماذج للاستخدام الفيدرالي، الضماناتِ القديمة والجديدة، ووصفها بأنها بالغة القوة.

يبقى أن المصنِّف يعمل في طبقة الترشيح لا في طبقة التدريب، وهو يمنع الطلب من الوصول إلى القدرة، ولا يزيل القدرة. وهذا التمييز هو ما يجعل النقاش حول «النماذج الحدودية» عالقاً بين طرفين يتحدثان عن شيئين مختلفين: الجهة التنظيمية تطلب ضماناً بشأن قدرة كامنة، والشركة تقدّم ضماناً بشأن سلوك ظاهر قابل للقياس. الضمان الثاني هو الوحيد القابل للاختبار بالأدوات الحالية، والأول هو المطلوب فعلاً.

الطبقة القانونية: سابقة في تعريف التصدير

ضوابط التصدير أداة صُمِّمت لموادّ وأجهزة وشيفرة تعبر الحدود. أما تطبيقها على منتج تجاري يُستخدم عبر واجهة ويب مستضافة داخل الولايات المتحدة، فقد عدّه محللون قانونيون سابقة، لأنه يوسّع مفهوم «التصدير الحكمي» ليشمل مجرد وصول أجنبي إلى خدمة لم تفارق الأراضي الأمريكية.

والأثر العملي لهذا التوسيع تجاوز الحادثة. القيد لم يُرسَم على خط جغرافي بل على معيار الجنسية، ولم يُنفَّذ عبر إجراء جمركي بل عبر إعداد في لوحة تحكم. وقد طلبت الحكومة البريطانية استثناءً لمواطنيها فرُفض الطلب، وهو ما نقل المسألة من نطاق الأمن السيبراني إلى نطاق الاعتماد الاستراتيجي بين حلفاء.

. منطقان متقابلان

الحجة الأوروبية التي حُملت إلى طاولة إيفيان كانت اقتصادية في جوهرها. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وصف القيود بأنها قومية صرفه، وقال إنه يتوقع أن توسّع واشنطن الوصول خلال أسابيع، مع إقراره بمشروعية الهواجس الأمنية. ومضمون حجته أن من يخشى إمكانية تعطيل أداته لن يبني عليها التزامات طويلة الأجل.

وهذه ملاحظة قابلة للتحقق. المؤسسة التي تدمج نموذجاً في سير عملها تتحمّل كلفة تحوّل مرتفعة، فتصبح مخاطرة الانقطاع لديها مخاطرة تشغيلية لا مجرد إزعاج تعاقدي. وثمانية عشر يوماً كافية لتحويل هذه المخاطرة من احتمال نظري إلى بند في سجلّ مخاطر كل إدارة تقنية خارج الولايات المتحدة.

في المقابل، للحجة الأمريكية بنيتها الخاصة: إذا كان النموذج يسرّع فعلاً اكتشاف الثغرات في بنى تحتية حرجة، فإن إتاحته تصرّف لا رجعة فيه، إذ لا توجد آلية لاسترجاع قدرة بعد استخدامها. الخلاف بين ضفّتي الأطلسي لم يكن على وجود المخاطرة، بل على من يملك سلطة تقدير حجمها، ومن يتحمّل كلفة الخطأ في التقدير.

«الشركاء الموثوقون»: مخرج إجرائي لمشكلة بنيوية

الصيغة التي طُرحت للتوفيق بين المنطقين هي نظام طبقات يتيح لدول أو شركات مدقَّقة الوصول إلى النماذج المقيّدة. وقد أفادت ثلاثة مصادر دبلوماسية بأن النقاش حول هذه الفكرة جرى أساساً مع وزير التجارة الأمريكي على هامش القمة، وأن الحجة المؤيدة استندت إلى أن توسيع الوصول يمنح دول المجموعة قدرة أكبر على بناء دفاعات سيبرانية في مواجهة الصين.

الفكرة تحلّ مشكلة الوصول ولا تحلّ مشكلة السيادة. فالطبقات تُحدَّد من جهة واحدة، ويمكن إعادة ترتيبها بالقرار نفسه الذي أنشأها. ومن زاوية الحليف، يظل الفرق بين حظرٍ ورخصةٍ قابلة للسحب فرقاً في الدرجة لا في النوع.

موقف الصناعة ومسألة الأسْر التنظيمي

في غداء العمل الذي عُقد يوم السابع عشر من يونيو، وشارك فيه اثنا عشر رئيساً تنفيذياً لشركات ذكاء اصطناعي إلى جانب قادة المجموعة، دعا داريو أمودي (Anthropic) وديميس هاسابيس (Google DeepMind) إلى تحالف دولي بقيادة أمريكية لصياغة قواعد الذكاء الاصطناعي ومعاييره، وإلى وصول منظَّم إلى النماذج المتقدمة لشركاء ديمقراطيين، وإلى تنسيق سياسات تجارة الرقائق. أما سام ألتمان (OpenAI) فقال في مداخلات مغلقة إن على الحكومات ألّا تتنازل عن مسؤولياتها لمختبرات مثل مختبره، وإنه لا ينبغي لمختبر منفرد أن يتخذ القرارات، ودعا إلى منتدى اختبار عالمي بمعايير أمان مشتركة.

ومطالبة القطاع بتنظيم نفسه ليست تنازلاً بالضرورة. في أدبيات التنظيم، تُسمّى الحالة التي يكتب فيها الخاضعون للقاعدة نصَّها «أسْراً تنظيمياً»، ولا تصبح حوكمة إلا حين تُقترن بآلية إلزام مستقلة عن كاتب

النص. وقد صاغ توم ويلر، الباحث في معهد بروكينغز والرئيس الأسبق للجنة الاتصالات الفيدرالية، الاستنتاج على هذا النحو: على مجموعة السبع أن تقبل عرض المعايير الذي قدّمه التنفيذيون، وأن تجعله قابلاً للإنفاذ.

الطرح المؤسسي المقابل جاء من طوكيو. رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي ذكّرت بأن اليابان قادت مسار «عملية هيروشيما» منذ 2023 لبناء منظومة ذكاء اصطناعي موثوق، وبمبدأ «التدفق الحر للبيانات مع الثقة»، وشدّدت على أمن البنى التحتية الحرجة في قطاعات المال والاتصالات والكهرباء، وأعلنت نية بلادها استضافة قمة للذكاء الاصطناعي.

مخرجات القمة

أقرّت قمة إيفيان تسعة بنود، والوحيد منها الذي مسّ الذكاء الاصطناعي مباشرة هو «نداء القادة بشأن فضاء رقمي أكثر أماناً للقاصرين»، وهو نصّ يُلزم الموقّعين سياسياً بمطالبة مزوّدي الخدمات الرقمية بمنصات آمنة بالتصميم، حافظة للخصوصية، مناسبة للفئة العمرية، بإعدادات أمان افتراضية وأدوات رقابة أبوية وآليات للتحقق من العمر. ويعترف النصّ صراحةً بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحوارية تُنشئ مخاطر على سلامة القاصرين إلى جانب فرصها التعليمية. وأيّدته خمس دول شريكة من خارج المجموعة: البرازيل ومصر والهند وكينيا وكوريا الجنوبية.

وما لم يصدر عن القمة لا يقل دلالة، حيث لم يُقرّ إطار مُلزم للذكاء الاصطناعي، ولا آلية إبلاغ إلزامية عن الحوادث، ولا تنسيق مُعلن لضوابط تصدير النماذج بين الأعضاء. بقيت المسألة داخل المقاربة الطوعية

القائمة على المخاطر التي ورثتها المجموعة عن عملية هيروشيما ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

دلالات تركيبة الحاضرين للقمة

حضر الغداء خمسة تنفيذيين أمريكيين، مقابل ممثل واحد لكل دولة أخرى مشاركة. وهذا الاختلال العددي يعكس واقع توزّع القدرة في الصناعة، ويشرح في الوقت نفسه لماذا وجد الأوروبيون في حادثة التعطيل حجة عملية للدفع نحو بدائل محلية.

أما الجدل الذي تلا القمة فقد تناول الشكل قبل المضمون، السيناتور الأمريكي كريس ميرفي نشر صورة من الجلسة ووصف المشهد بأنه الكابوس، معتبراً أن جلوس الرؤساء التنفيذيين إلى الطاولة بصفة أقرب إلى صفة رؤساء الدول يعكس مدى تسرّب النفوذ الشركاتي إلى قمة الحكم، وكانت وكالة أكسيوس قد أوردت أن ثلاثة من التنفيذيين التقطوا صوراً ثنائية مع ماكرون في المقعد المخصص عادةً لرئيس دولة.

وأما الدول الخارجة عن المجموعة، فقد شاركت خمس منها بصفة شريك ووقّعت على نداء حماية القاصرين، وغابت عن النقاش المتعلق بتوزيع الوصول إلى النماذج، وهو تقسيم يستحق التسجيل: حضور في قواعد الحماية الاجتماعية، وغياب عن قواعد التوزيع.

ومن المفيد كذلك تسجيل سياق العلاقة بين الشركة المعنية والإدارة الأمريكية، فقد كانت متوترة قبل الحادثة. ففي مارس رفعت Anthropic دعوى ضد وزارة الدفاع بعد أن صنّفها البنتاغون خطراً على سلسلة التوريد، على خلفية رفضها العمل مع الجيش دون ضمانات صريحة بعدم استخدام أدواتها في المراقبة الجماعية أو الأسلحة ذاتية التشغيل.

خاتمة

عادت النماذج إلى العمل، وعاد الجدول الزمني إلى ما كان عليه وما لم يعد إلى ما كان هو الافتراض الذي بُني عليه تبنّي هذه التقنية خارج الولايات المتحدة: أن الوصول إليها مسألة عقد تجاري.

أثبتت أيام يونيو أن الوصول مسألة ولاية قضائية، وأن قابلية النموذج للتعطيل صفة من صفاته لا حادثة عارضة في تاريخه. أما السؤال الذي بقي دون إجابة في إيفيان فليس ما إذا كانت هذه التقنية تحتاج حوكمة، فقد اتفق على ذلك الحاضرون جميعاً بمن فيهم بائعوها. السؤال هو ما إذا كانت ترتيبات تُصاغ بين اثني عشر شركة وسبع حكومات، ويُنفَّذ منها ما تُقرّه واشنطن، تستحق أن تُسمّى حوكمة.

المصادر

- الإليزيه، «نتائج قمة السبع في إيفيان»، 17 يونيو 2026
https://www.elysee.fr/en/G7evian/2026/06/17/the-outcomes-of-the-evian-g7-summit
- الإليزيه، «نداء القادة بشأن فضاء رقمي أكثر أماناً للقاصرين»، 17 يونيو 2026
https://www.elysee.fr/en/G7evian/2026/06/17/leaders-call-on-a-safer-digital-space-for-minors
- مكتب رئيس وزراء اليابان، ملخّص غداء العمل حول تبنّي الذكاء الاصطناعي، 17 يونيو 2026
https://japan.kantei.go.jp/105/diplomatic/202606/17evian2.html
- CNBC، «أمودي وهاسابيس يدعوان إلى تحالف بقيادة أمريكية»، 17 يونيو 2026
https://www.cnbc.com/2026/06/17/anthropic-amodei-google-hassabis-us-ai-coalition-g7.html
- Axios، «رؤساء الذكاء الاصطناعي كرؤساء دول في قمة السبع»، 20 يونيو 2026
https://www.axios.com/2026/06/20/ai-tech-moguls-g7
- The National، «مجموعة السبع تطرح شراكة موثوقة على قادة الذكاء الاصطناعي»، 17 يونيو 2026
https://www.thenationalnews.com/news/europe/2026/06/17/g7-pitches-trusted-partnership-to-ai-chiefs-in-a-bid-for-frontier-model-sharing/
- BankInfoSecurity، «الولايات المتحدة ترفع قيود التصدير عن نماذج Anthropic»، 30 يونيو 2026
https://www.bankinfosecurity.com/us-lifts-export-curbs-on-anthropic-ai-models-a-32123
- الجزيرة، «واشنطن ترفع القيود عن Fable و1 Mythos»، يوليو 2026

https://www.aljazeera.com/economy/2026/7/1/us-lifts-restrictions-on-powerful-ai-models-fable-mythos-anthropic-says

• CoinDesk، الجدول الزمني للانقطاع والاستعادة، 1 يوليو 2026
https://www.coindesk.com/tech/2026/07/01/anthropic-restores-ai-models-fable-mythos-after-the-u-s-lifts-export-controls

• Brookings، توم ويلر، «على مجموعة السبع قبول عرض المعايير مع جعله قابلاً للإنفاذ»، 1 يوليو 2026
https://www.brookings.edu/articles/g7-should-accept-ai-standards-offer-but-make-it-enforceable/

• Brookings، «صيف من قمم الذكاء الاصطناعي يكشف اتساع الانقسام الأمريكي الصيني»، يوليو 2026
https://www.brookings.edu/articles/a-summer-of-ai-summits-reveals-a-widening-us-china-divide/

• Raw Story، تصريحات السيناتور كريس ميرفي، 22 يونيو 2026
https://rawstory.com/g7-2677070921

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research